

نائب رئيس مجلس الشورى الجديد (أبو الغيث).. من مسؤول مالي إلى مدير لمشفى العيسى إلى محافظ للحديدة!

الأمناء / خاص :

كشفت معلومات تحصلت عليها «الأمناء» عن شخصية النائب الجديد لرئيس مجلس الشورى عبدالله محمد أبو الغيث قيحب . وتشير المعلومات بأن أبو الغيث كان مسؤولاً للدائرة المالية في تنفيذي حزب الإصلاح بالحديدة، ثم مديراً لمستشفى الحديدة التابع للعيسى ثم محافظاً لمحافظة الحديدة عام 2016 . وأضافت المعلومات: «وأثناء ما كان أبو الغيث محافظاً للحديدة زار جبهة صرواح وافتتح فندقاً سياحياً وتفقد



مستشفى ميدانيا داخل مدينة مأرب، حراك تهامة ومكونها الفاعل ميدانيا طالب بإقالته وتمت الإقالة.. بعد ثلاثة أعوام من الإقالة أعاد الإخوان والعيسى عبدالله أبو الغيث إلى منظومة الشرعية كنائب لرئيس مجلس الشورى وممثل لتهامة وحراك تهامة في منظومة الشرعية». وعلق ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي على القرار بالقول: «إصرار طفولي يمارسه حزب الإصلاح وأحمد العيسى صاحب القرار الأبرز في الشرعية وشيخ الرئيس كما يسمى لإقصاء ومحاربة المكونات السياسية ذات الثقل الشعبي الأكبر والتضحيات الجسام في معركة الدفاع عن الشرعية بالساحل الغربي».

الكشف عن حقائق صادمة حول ميناء «قنا» شبهة وكيف سيطر العيسى عليه

الأمناء / خاص :

كشفت مصادر عن حقائق صادمة حول الميناء قنا الذي تم افتتاحه نهاية الأسبوع الماضي في محافظة شبوة وعلاقة أحمد صالح العيسى، نائب مدير مكتب الرئيس بإنشائه. وبحسب المصادر فقد تمكن نائب مدير مكتب رئيس الجمهورية أحمد العيسى من الحصول على توجيهات رئاسية إلى محافظ شبوة بتمكينه من ميناء قنا التاريخي كي يستفيد منه بشكل غير قانوني.

وأرسل العيسى شركة وهمية تدعى (يو زد واي) ليس لديها أي نشاط تجاري في اليمن أو في أي دولة أخرى، مشيرة بأن الشركة لديها سجل تجاري من المنطقة الحرة في الحميرية في دبي ورصيدها البنكي لا يتعدى 10 ألف دولار أمريكي. وقالت المصادر إن محافظ شبوة قام بتوقيع عقد بموجبه يمنح ميناء قنا إلى شركة وهمية ومشروع وهمي ادعى أن كلفة المشروع 100 مليون دولار.

هذا ولم تعلم الجهات المعنية بمشروع بيع ميناء قنا التاريخي إلا عبر الإعلام ومن المفترض وبحسب مراقبون في مثل هذا الحالات أن تقوم وزارة النقل وهيئة موانئ البحر العربي بعمل الدراسات اللازمة للمشروع ورفع به إلى مجلس الوزراء لمناقشة تفاصيل المشروع وإقراره.

المراقبون كشفوا في تصريحات خاصة لـ«الأمناء» عن هدفين رئيسيين تقف خلف بيع ميناء قنا التاريخي للعيسى وهما:

- 1) توريد مشتقات نفطية إيرانية غير مطابقة للمواصفات الى البلاد، فهناك 3 مختبرات لفحص المشتقات النفطية وهي متواجدة في مصافي عدن وشركة النفط في حضرموت وشركة النفط في الحديدة فقط.
- 2) توريد مواد دون معرفة الجهات المختصة في الدولة.

محافظ العاصمة عدن يفي بوعده للمعلمين ويوجه خطاباً رسمياً إلى رئيس الحكومة

غازي العسوي :

سبق وأن تم الاتفاق حولها، وعلى ضوء الاتفاقات التي أبرمت تجاوب المعلمون برفع الإضراب واستئناف العملية التعليمية .

وأشار للمعلمين بأن المعلمين تجاوبوا برفع الإضراب بعد تعهد برفع مطالبهم المشروعة للحكومة الجديدة حال تشكيلها وعودتها وحثها على صرف المستحقات المالية وبقية الاستحقاقات المتفق عليها بموجب المحاضر المثبتة.

وطالب محافظ العاصمة عدن رئيس الحكومة بإصدار توجيهاته العاجلة للجهات ذات العلاقة بصرف المستحقات المالية من العلاوات السنوية ومتابعة تنفيذ استحقاقاتهم المشروعة المتفق عليها.

أوفى محافظ العاصمة عدن أحمد حامد للمس بالوعد الذي قطعه للمعلمين والموظفين بالقطاع التربوي بمساندتهم والوقوف معهم في مطالباتهم المشروعة بصرف مستحقاتهم .

حيث وجه المحافظ للمس مذكرة رسمية إلى رئيس حكومة المناصفة د. معين عبدالله طالبه فيها بالتوجه بصرف مستحقات المعلمين والموظفين في القطاع التربوي .

وأوضح المحافظ للمس في مذكرته لدولة رئيس الوزراء بأن هناك مطالب مشروعة للمعلمين، وقد



السلطان «آل عفرار» يجدد دعمه للقضية الجنوبية ويطالب بإقامة دولة الجنوب العربي

الأمناء / خاص :

جدد رئيس المجلس العام لأبناء محافظتي المهرة وسقطرى السلطان عبدالله بن عيسى آل عفرار، دعمه للقضية الجنوبية العادلة. وطالب، في كلمة أمام جموع المواطنين في

سقطرى، على ضرورة حلها بشكل عادل يستجيب لتطلعات أبناء الجنوب العربي. ودعا إلى إقامة دولة الجنوب العربي على نظام فيدرالي يحترم الخصوصيات والمصالح ويستوعب جميع أبنائها.

اللواء حيدان يرفض التوقيع على راتب شهر لمنتسبي الداخلية

الأمناء / خاص :

قالت مصادر خاصة لصحيفة «الأمناء» إن وزير الداخلية في حكومة المناصفة بين الشمال والجنوب اللواء إبراهيم حيدان رفض التوقيع على شيكات صرف راتب شهر واحد لمنتسبي وزارة الداخلية . ونقلت مصادر وثيقة عن حيدان قوله: «لن أوقع إلا على راتب شهرين» .

وطبقاً للمصادر فقد أخطر وزير الداخلية البنك المركزي بذلك رسمياً غير أن إدارة البنك المركزي تصر على صرف راتب واحد للداخلية بحجة الحفاظ على سعر الصرف.



فضائح بقرارات جمهورية

تمضي بالجميع باتجاه طاولة حوار مستديرة للتسوية سياسية شاملة ودائمة للأزمة اليمنية والقضية الجنوبية.

لعمري إن الانتقالي اليوم قد بدأ بعض أصابع الندم من قرار شراكته السياسية مع قوى محتالة وماكرة لا تقيم ترعى عهداً ولا تحفظ وعداً، وبدأت تفتقره الظنون، كما وتنتابه الشكوك بصرامة من مواقف التحالف حياله وحيال الجنوب برمته، يعزز لديه - أي الانتقالي - هذه المخاوف الجهود الأممية التي يبذلها المبعوث (مارتن جريفيث) والتي تشير - حتى الآن على الأقل - إلى استثناء الطرف الجنوبي من نقاشات خطة التسوية التي يزعم أن يعلنها قريباً والمعروفة بالبيان المشترك. فاستبعاد الطرف الجنوبي والانتقالي تحدياً من نقاشات هذه المسودة قبل الاتفاق عليها سيعني بالضرورة أن الجنوب خارج خارطة السياسية المقبلة حتى وإن شارك في حوارات وتسويات قادمة، فهي لن تعدو سوى تحصيل حاصل، وحفلة إعلامية لإشهار ما تم الاتفاق عليه مسبقاً ونسخة مكررة من حوارات الموفنيك.

وبرغم مرارتها إلا أن كثيراً من الناس بالأسابيع الماضية قد استبشروا خيراً بعد أن صمدت البندقية بأن الأمور ستتحجج صوب التهدئة ونحو رفع المعاناة التي تعصف بهم بقسوة على كل الصعد.

ولو أن الغضب الانتقالي كان له عدة أسباب أخرى ليغضب - بحسب ما صدر عنه - منها أن هذه القرارات التي أعلنت الليلة قبل الماضية وشملت (تعيين بن دغر، وقرار تعيين النائب العام، الذي أتى من خارج السلك القضائي وما للانتقالي من مآخذ على هذا النائب بسبب مشاركته العسكرية الفاعلة بمحاولة اقتحام عدن طيلة الأشهر الماضية بصفته القيادية الأمنية، وقرار افتتاح ميناء قنا من طرف سياسي واحد وقبل مواعده وتوظيفه توظيف سياسي حزبي بحت)، كانت قرارات كافية للانتقالي ليعبر عن سخطه منها ومما تحمله من مؤشرات تحمل بذور فشل الشراكة بين عباراتها، وتؤكد له شكه من جدية الطرف الآخر بالقبول بالطرف الجنوبي كشريك وصاحب قضية عادلة، ومن نوايا هذا الطرف بشراكة حقيقية تؤسس لأرضية صلبة

بقرارات جمهورية وتمكنه من أن يبسط جناحيه إلى أبعد مدى، كما ويشير صراحة إلى أننا إزاء سلطة فساد بامتياز، سلطة فساد قديمة تتجدد يوماً إثر يوم كامتداد طبيعي لسلطات فساد ولعهد فوضوي ولد من رحم عهد الانقلاب الأكبر (سلطة 7 يوليو 1994م) الذي استهدف الوحدة بحرب 94م وأصابه في مقتل، وأعاد على أنقاضه ترسيخ حكم القوى التقليدية المناوئة لأي مشاريع سياسية وطنية تستهدف إقامة دولة مدنية تحتكم للقانون.

ليس المجلس الانتقالي الجنوبي وحده من غضب أو يجب أن يغضب من هكذا قرار، فثمة سخط كبير اجتاحت كثيراً من عامة الناس ومن نخب اعتبرته مؤشراً على علو كعب الفساد وتغوله، في ظروف عصيبة كهذه، والتي



الأمناء / كتب / صلاح السقلدي :

حين يُقال رئيس حكومة من منصبه بقرار جمهوري بسبب فشله وفساده، ويُحال بناء على ذات القرار - (قرار جمهوري برقم 180 لعام 2018م) - إلى المحاكمة، ثم بعد شهر فقط يتم تعيينه مستشاراً للرئاسة، وينتهي به المطاف القرارات السياسية رئيساً لمجلس الشورى، فهذا لا يؤكد فقط فساد هذه السلطة، ولا فقط بأنها لا تكافح الفساد والفاستين، بل إنها تتبناه وتشجعه على رؤوس الأشهاد